بيان مشترك استمرار وقوع الضحايا و الاعتقالات التعسفية رغم الاعلان عن الغاء حالة الطوارئ

كتبها Administrator الجمعة, 29 أبريل 2011 22:56

بيان مشترك

استمرار وقوع الضحايا و الاعتقالات التعسفية

رغم الاعلان عن الغاء حالة الطوارئ

تلقت المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, ببالغ الإدانة والاستنكار, أنباء عن استمرار السلطات السورية باستعمال القوة المفرطة والعنف لتفريق التجمعات السلمية لمواطنين سوريين عزل في عدد من المحافظات والمدن السورية (جبلة-ريف دمشق-درعا) ,مما أدى لوقوع عدد من الضحايا(قتلى وجرحى), ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي ,وعرف من الضحايا التالية اسماؤهم:

الضحايا القتلى:

1- في درعا: أنس المحاميد- أحمد الشقران- محمد أحمد الشقران-أيمن أحمد الشقران-علي الأكراد- أحمد شحادة القطيفان-فراس موسى المسالمة-خالد النوفلي-شادي عياش-رائد محمود المصري-الطفلة شيزار عماد البتك-عبد اللطيف الوشاحي- ياسر الحسين -عمر العبود-أحمد محمد العبود-نواف حسين العبود-أحمد جمعة العبود-عدنان العبود-موسى الرحيم- عصام مصطفى الترك.

2- في دوما: حسام القادري- محمود القادري

الاعتقالات التعسفية:

إضافة إلى ذلك فقد استمرت السلطات السورية بنهج مسار الاعتقال التعسفي خارج القانون بحق المواطنين السوريين، الذي يشكل انتهاكا صارخا للحريات الأساسية التي يكفلها الدستور السوري، ورغم الإعلان عن إلغاء حالة الطوارئ وقانون حق التجمع السلمي ، فقد تعرض للاعتقال التعسفي عددا من المواطنين السوريين, في مختلف المحافظات السورية, عرف منهم:

1- في دوما: محمد فليطاني((عضو مكتب سياسي في حزب الاتحاد الاشتراكي))-حسين فليطاني-راتب فليطاني-طارق فليطاني-شادي الباري-معاذ كرداس-عبد الناصر كحلوس-الدكتور حسام حمدان-أنور حمو- -محمد السطلة-محمد علي كبريته-ياسر عبد الدايم-نادر خليل حمود-المحامي حسن محي الدين الشاذلي- عزو فواز دحبور-أحمد الصمادي-المهندس محمود الصمادي-أحمد حمدان--باسل حمدان-المهندس نزار الصمادي -أبو عبد الرحمن الصيني وابنه, خليل طه- يوسف طه -ممدوح الصيداوي-خالد البسواني- صبحي محمود الساعور

2- في إدلب- كفر تخاريم: ماجد جبس-وليد خربطلي-أحمد صطوف حاج أحمد

3- دير الزور: الدكتور قاسم عزاوي- الدكتور عبد العزيز الهايس- يوسف عكرش.

4- التل: غازي جاموس فاروق بصلة- عماد زيتون.

5- جبلة: المحامي عروة السوسي- مازن الزوزو- محمد حليمة- عميد مسلماني- طاهر الدرجي- رشيد احمد كنفاني- مؤمن زكريا- وسيم درويش- عبد اله هرموش- نادر نجار- احمد عبدالله قصاب-ياسر حمود- زهير البيطار- عبد الرحمن البحر

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية ,اذ نتقدم باحر التعازي من ذوي الضحايا- القتلى, ومع تمنياتنا القلبية بالشفاء العاجل للضحايا-الجرحى, فإننا ندين استمرار استخدام السلطات السورية العنف والقوة المفرطة بحق المواطنين السوريين المتظاهرين سلميا ونبدي قلقنا البالغ واستنكارنا لهذه الممارسات التي تنم على إصرار السلطات السورية على استمرارها في ممارسة انتهاكات واسعة النطاق للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين (حق التجمع والتظاهر السلمي، حرية الرأي والتعبير،. فضلا عن انتهاك حق الحياة..) حيث ان هذه الممارسات والاجراءات تشكل تعبيرا واضحا عن عدم وفاء السلطة السورية بالتزاماتها الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها سوريا.

كذلك فإننا ندين ونستنكر بشدة اعتقال المواطنين السوريين المذكورين أعلاه، ونبدي قلقنا البالغ على مصيرهم, ونطالب الأجهزة الأمنية بالكف عن الاعتقالات التعسفية التي تجري خارج القانون والتي تشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور السوري لعام 1973 .وإننا نرى في استمرار اعتقالهم و احتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي لفترة طويلة، يشكلان انتهاكاً لالتزامات سوريا بمقتضى تصديقها على الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان ، كما نذكر السلطات السورية أن هذه الإجراءات تصطدم أيضا بتوصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بدورتها الرابعة والثمانين ، تموز 2005 ,وكذلك بتوصيات اللجنة ذاتها المتعلقة بالضمانات القانونية الأساسية للمحتجزين الفقرة (9) التي تؤكد على ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لضمان أن يمنح المحتجز جميع الضمانات القانونية الأساسية منذ بداية احتجازه، بما في ذلك الحق في الوصول الفوري إلى محام و فحص طبي مستقل ، إعلام ذويه، وأن يكون على علم بحقوقه في وقت الاحتجاز، بما في ذلك حول التهم الموجهة إليهم ، والمثول أمام قاض في غضون فترة زمنية وفقا للمعايير الدولية دون المساس بهم او ممارسة التعذيب بحقهم.

وإننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية , نعلن تأييدنا الكامل لممارسة السوريين جميعا حقهم في التجمع والاحتجاج السلمي والتعبير عن مطالبهم المشروعة ونرى بان هذه المطالب محقة وعادلة وعلى الحكومة السورية العمل سريعا على تنفيذها, من اجل صيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي امن وواعد لجميع أبناءه دون أي استثناء.

و إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, نتوجه إلى الحكومة السورية بالمطالب التالية:

1- أن تتحمل السلطات السورية مسؤولياتها كاملة, وتعمل على وقف دوامة العنف والقتل ونزيف الدم في الشوارع السورية, آيا كان مصدر هذا العنف وآيا كانت أشكاله.

2- تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة و محايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية, تقوم بالكشف عن المسببين للعنف والممارسين له, وعن المسؤولين عن وقوع ضحايا (قتلى وجرحى),سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين, وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

3- اتخاذ التدابير اللازمة لضمان ممارسة حق التجمع السلمي ممارسة فعلية. وإصدار قانون للتجمع السلمي يجيز للمواطنين بممارسة حقهم بالتجمع والاجتماع السلميين.

4- إغلاق ملف الاعتقال السياسي وإطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين, ومعتقلي الرأي والضمير, وجميع من تم اعتقالهم بسبب مشاركاتهم بالتجمعات السلمية التي قامت في مختلف المدن السورية , ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها ويقدموا على وجه السرعةً لمحاكمة تتوفر فيها معايير المحاكمة العادلة

5- أن تتخذ السلطات السورية خطوات عاجلة وفعالة لضمان الحريات الأساسية لحقوق الإنسان والكف عن المعالجة الأمنية التي تعد جزءا من المشكلة وليست حلا لها، والإقرار بالأزمة السياسية في سورية ومعالجتها بالأساليب السياسية بمشاركة السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم, عبر دعوة عاجلة للحوار الوطني الشامل توجه من السلطات الى ممثلي القوى السياسية والمجتمعية والمدنية في البلاد.

دمشق في 27\4\2011

المنظمات الموقعة:

1- المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

2- المنظمة الكردية للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD).

3- المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية

4- منظمة حقوق الإنسان في سورية – ماف

5- اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سورية – الراصد.

6- لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).